الأمم المتحدة
A/AC.260/2/Corr.1

الجمعية العامة

Distr.: General
24 September 2001
Arabic
Original: English

اجتماع فريق الخبراء الحكومي الدولي المفتوح العضوية
لاعداد مشروع اطار مرجعي للتفاوض بشأن صك
قانوني دولي لمكافحة الفساد
فيينا، ٣٠ تموز/يوليه – ٣ آب/أغسطس ٢٠٠١

تقرير اجتماع فريق الخبراء الحكومي الدولي المفتوح العضوية لاعداد مشروع اطار مرجعي للتفاوض بشأن صك قانوني دولي لمكافحة الفساد

تصويب

١- الفقرة ٤، الجملة الأولى

يستعاض عن عبارة القرار ٢٠٠١/... بالقرار ١٣/٢٠٠١

٢- الفقرة ٥، مشروع القرار

الفقرة السادسة من فقرات الديباجة

يستعاض عن عبارة القرار ٢٠٠١/... بالقرار ١٣/٢٠٠١ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠١

الفقرة العاملة ٤

يستعاض عن عبارة القرار ٢٠٠١/... بالقرار ١٣/٢٠٠١

٣- الفقرة ١٦

يستعاض عن النص الحالي بما يلي:

١٦- وخاطب ممثل بلجيكا فريق الخبراء نيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وانضمت أيضاً إلى كلمته استونيا وبلغاريا وبولندا وتركيا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا

270901 01-87314 (A)

0187315

وقبرص وهنغاريا. وأشار ممثل بلجيكا، بعد أن أشاد باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبتقرير الأمين العام بشأن الصكوك القانونية الدولية القائمة لمكافحة الفساد، إلى الإعلان الختامي للملتقى العالمي الثاني لمكافحة الفساد وضمان النزاهة الذي انعقد في لاهاي من ٢٨ إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠١، والذي تضمّن عناصر هامة لعمل فريق الخبراء، كما أشار إلى مختلف الصكوك التي وضعت في إطار الاتحاد الأوروبي، نظراً لأنها يمكن أن توفر الخبرة الفنية في مجال إعداد استراتيجية عالمية لمكافحة الفساد. وقال إن أعضاء الاتحاد الأوروبي يشدّدون على أن الصك الجديد ينبغي أن يضع معايير عالمية عالية وأن يكون متسقاً مع المبادئ المجسّدة في الصكوك الراهنة لمكافحة الفساد. كما أفاد بأن أعضاء الاتحاد الأوروبي يلحّون على ضرورة تمكين أكبر عدد ممكن من البلدان من الانضمام إلى الالتزام الذي سيجسّد في الصك الجديد وعلى ضرورة إتاحة حوار مفتوح بين البلدان أثناء عملية التفاوض، مع إيلاء اهتمام خاص لشواغل البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية. وأفاد بأن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ترى أن الصك الجديد لا يمكن أن يكون إلا على شكل اتفاقية، وأنه ينبغي أن يتضمن تدابير بشأن المنع وانفاذ القوانين على السواء، وأن يتبع نهجاً متعدد المجالات. وأشار إضافة إلى ذلك الى أن العناصر الرئيسية التالية استبينت من أجل احتمال إدراجها في الصك الجديد: التجريم؛ والمنع؛ والمساعدة التقنية؛ وإنشاء آلية للرصد. ففيما يتعلق بالتجريم، أشار إلى الصكوك التي وضعها مجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وقال إنه ينبغي للصك الجديد أن يتبع نهجاً عاماً ومرناً وأن يشمل كلا من الفساد الفاعل والسلبي في القطاع العام، وفساد كل من الموظفين الحكوميين الوطنيين والأجانب، بمن فيهم الموظفون الدوليون. كما ينبغي أن تشمل ولاية اللجنة المخصصة مناقشة الفساد الفاعل والسلبي في القطاع الخاص وكذلك الجرائم الأخرى ذات الصلة بالفساد. وأضاف قائلاً إنه ينبغي للصك الجديد أن يتناول غسل عائدات الفساد وضبطها ومصادرتها وكذلك التعاون الدولي في هذا الخصوص. وقال إن أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية تشكل مثالاً جيداً يحتذى. فأحكامها بشأن القانون الجنائي والإجراءات الجنائية، مثل العقوبات وحماية الشهود ومسؤولية الأشخاص القانونيين والتعاون الدولي، يمكن أن تقدم مزيداً من الإرشاد. ولاحظ أن مسألة إعادة الأموال ذات المصدر غير المشروع ينبغي تناولها أيضاً على نحو ناجع ومُرض. وأضاف قائلاً إن الاتحاد الأوروبي يشدّد على ضرورة احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية في نماذج التجريم والجزاءات. وأفاد فيما يتعلق بالمنع بأن الاتحاد الأوروبي يرى أن تدابير المنع ضرورية لوضع استراتيجية عالمية لمكافحة الفساد وأنها ينبغي أن تقوم على مبادئ أساسية كالإدارة الرشيدة والنزاهة والشفافية. وهي ذات

أهمية قصوى في أمور مثل شفافية التوريدات العامة والمعايير الدولية للمراجعة والحسابات، وحظر المسموحات الضريبية، وقانون الشركات ومدونات قواعد السلوك. وأشار إلى أن أعضاء الاتحاد الأوروبي يرون من الهام أيضاً أن تدرج آليات لتقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية، وكذلك إنشاء آلية رصد، وهي آلية ينبغي أن تكون قائمة على المساواة في الالتزامات وأن تكون ناجعة ومرنة. وبمزيد من التحديد، لا يستطيع الاتحاد الأوروبي قبول نماذج تجريم ترتكز على عكس عبء الإثبات، الذي يخالف الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.